الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطني
قيـــادة الجيـــش

إيجاز عن
السياسة الدفاعية اللبنانية
على ضوء
المصالح الحيوية

محتويات الإيجاز

١ – مقدمة.

٢ – السمات الجغرافية، الطبيعية والديموغرافية.

٣ – النظام السياسي والإقتصادي.

٤ – المصالح الحيوية.

٥ – الأهداف والقضايا الوطنية.

٦ – السياسة الخارجية.

٧ – السياسة الدفاعية.

٨ – الخلاصة.

١ - مقدمة

رغم صغر مساحته وقلة عدد سكانه، يمثل لبنان إنموذجاً فريداً في حضارته ويلعب دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط. فمنه إنتشرت الأبجدية وفي رحابه تلاقت الحضارات والثقافات والديانات فأنتجت صيغة فريدة لتعايش أبنائه تتميز بروح التعاون والمحبة والتسامح، مما دفع قداسة الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني إلى الإعلان " أن لبنان هو أكثر من بلد، هو رسالة للشرق والغرب على حد سواء ".

بالإضافة إلى موقعه الجغرافي الإستراتيجي ومناخه الجميل، يتميز لبنان بنظامه الديمقراطي وجامعاته وصحافته ومستشفياته ومصارفه وإقتصاده الحر وخدماته المتعددة، مما جعل منه مقصداً للسائحين ومركزاً للإستثمار الدولي.

قدّر لهذا البلد أن يتفاعل في منطقة يسودها التوتر والنزاعات والحروب منذ مطلع القرن التاسع عشر بسبب الخلافات العربية الإسرائيلية، حيث دفع ثمناً باهظاً خلال المحنة التي مرّ بها طوال خمسة عشر عاماً، لكنه إنبثق من جديد كطائر الفينيق ليعود بحماس إلى تأدية دوره ورسالته.

سوف نحاول في هذا الإيجاز إلقاء الضوء على السياسة الدفاعية اللبنانية إنطلاقاً من التهديدات المحتملة التي قد يتعرض لها لبنان، مروراً بمتطلبات وثوابت هذه السياسة وصولاً إلى تحديد القوى العسكرية اللبنانية المسؤولة عن تنفيذها، مع البقاء على الإستعداد الكامل للإجابة عن أية أسئلة ممكنة أو إستفسارات مطروحة.

٢ - السمات الجغرافية، الطبيعية والديموغرافية

أ - الموقع (الملحق " أ ").

يقع لبنان على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحته ١٠٤٥٢ كلم^2، تسيطر على جغرافيته سلسلتان جبليتان غربية وشرقية بينهما سهل البقاع. يحده من الشمال والشرق سوريا، من الجنوب فلسطين، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، وقد أمن هذا الموقع الجغرافي المتميز للبنان أن يكون صلة وصل بين الشرق والغرب رابطاً القارات الثلاث آسيا، أفريقيا وأوروبا.

ب - المميزات الجغرافية (الملحق "ب").

(١) - المنطقة الساحلية. عبارة عن سهل ضيق يمتد بموازاة البحر بطول ٢١٠ كلم، حيث تقع أهم المدن اللبنانية، إضافة إلى العاصمة بيروت.

(٢) - سلسلة الجبال الغربية. منطقة جبلية تتجه بشكل موازٍ للساحل وتشرف عليه من جهة وعلى سهل البقاع من جهة أخرى وفيها أعلى قمم لبنان ٣٠٨٨م.

(٣) - سهل البقاع. يمتد بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، عرضه بين ٣ و١٥ كلم، ويعتبر المصدر الأساسي للزراعة، ويتميز بأرضه الخصبة.

(٤) - سلسلة الجبال الشرقية. سلسلة جبال شبه جرداء، تشكل الحدود الدولية مع سوريا.

ج - الموارد الطبيعة.

لا يعتبر لبنان بلداً غنياً بالمواد الأولية، فموارده المنجمية محدودة، وأهمها الأتربة الكلسية، الرخام والرمل الصوّاني، وهي تستخدم في صناعة الترابة، الإترنيت، البلاط، السيراميك، البورسلين الخزف و الزجاج. أما الموارد المائية فهي كافية في منطقة تعاني من الشح. أهم أنهاره الليطاني، العاصي، الحاصباني والأولي. وقد أظهرت بعض الأبحاث مؤخراً إمكانية و جود كميات من النفط والغاز الطبيعي قبالة الساحل اللبناني.

د - المميزات الديموغرافية.

يبلغ عدد سكان لبنان حالياً حوالي أربعة ملايين نسمة من مختلف الطوائف والمذاهب، وتمثل المنطقة الساحلية مركز الثقل الأساسي للانتشار السكاني. كما يعتبر لبنان بلداً غنياً بموارده البشرية حيث ينتشر أكثر من عشرة ملايين مهاجر ومتحدر من أصل لبناني في كافة أنحاء العالم، وقد تبوأ البعض منهم مناصب هامة.

اللغة الرسمية هي اللغة العربية، وتعتبر اللغتان الفرنسية والإنكليزية منتشرتين ومحكيتين بشكل واسع.

أما التقسيم الديموغرافي فهو كالتالي :

- معدلات العمر : دون الـ ١٥ ← ٢٨ %
  بين ١٥-٦٤ ← ٦٥ %
  فوق الـ ٦٤ ← ٧ %
- المجموعات الإثنية : عرب ← ٩٥ %
  أرمن ← ٤%
  مختلف ← ١%
- الأديان: مسلم ← ٥٥ %
  مسيحي ← ٤٥ %

٣ - النظام السياسي والإقتصادي

أ - النظام السياسي.

لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة. الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة. يتألف النظام السياسي من ثلاث سلطات مستقلة ومتكاملة، وهو قائم على مبدأ الفصل بين هذه السلطات وتوازنها وتعاونها وهي :

(١) - السلطة الإجرائية.

(أ)- رئيس الجمهورية.

هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويتم انتخابه من قبل مجلس النواب لمدة ست سنوات.

(ب)- رئيس مجلس الوزراء.

هو رئيس الحكومة، يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء .

(ج)- مجلس الوزراء.

تناط به السلطة الإجرائية وتخضع له القوات المسلحة، وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة ومشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية ويتخذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

(٢) - السلطة التشريعية.

تتمثل بمجلس النواب الذي يتألف من ١٢٨ عضواً، يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات وفقاً للقواعد الآتية :

(أ)- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين .

(ب)- نسبياً بين مذاهب كل من الطائفتين .

(ج)- نسبياً بين المناطق.

(٣) - السلطة القضائية.

تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة.

ب - النظام الإقتصادي.

يتبع لبنان النظام الإقتصادي الحر الذي يقوم على تشجيع المبادرة الفردية، ويشكل قطاع التجارة والخدمات في لبنان دعامة البنية الإقتصادية ويستقطب معظم الأيدي العاملة ويسهم بأكثر من ثلثي الناتج الوطني ويليه في الأهمية القطاع الصناعي ومن ثم الزراعي.

٤ - المصالح الحيوية

تنطلق من مبدأ الإيمان بوطن نهائي، ليبرالي، موحد، يدعو إلى التسامح والمحبة ويحترم الحريات السياسية وحرية المعتقد ويؤمن بالعدالة الإجتماعية ويدعو إلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

تتلخص مصالح لبنان الحيوية بـــالآتي:

أ - الدفاع عن سيادة ووحدة أراضي لبنان ضد أي تهديد خارجي.

ب - تحرير مزارع شبعا.

ج - صيانة وتعزيز الوحدة الوطنية.

د - حماية الموارد الوطنية الإستراتيجية وخاصة الموارد المائية.

ه - حماية الدستور.

و - تعزيز المكانة الاجتماعية والاقتصادية .

ز - عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ح - تطوير الدولة المبني على التشريع وتحديث المؤسسات.

ط - حل النزاع العربي الإسرائيلي إستناداً إلى القرارات الدولية ومرجعية مدريد ومبادرة بيروت للسلام التي أطلقت في قمة بيروت العربية ٢٠٠٢

ي - السعي إلى تمتين العلاقات الودية مع الدول الشقيقة والصديقة.

٥ - الأهداف والقضايا الوطنية

أ - الأهداف الوطنية.

(١) - تطوير لبنان كجمهورية ديموقراطية برلمانية حديثة.

(٢) - متابعة عملية إعادة الإعمار.

(٣) - تطوير الموارد البشرية وتحديث وسائل التعليم وتعميمها.

(٤) - التحضير لمواجهة تحديات العولمة في الداخل وعن طريق التعاون خارجياً.

(٥) – السعي إلى الحفاظ على الإستقرار الداخلي وإنتهاج سياسة تدعو إلى السلم في المنطقة مع التمسك بالحقوق العربية المشروعة والدعوة إلى السلم على الصعيد الدولي.

(٦) – الإرتقاء إلى اقتصاد قوي مزدهر وتنافسي.

ب – القضايا الوطنية.

(١) – محاربة التهديدات المحتملة ضد المؤسسات أو عمليات الإكراه أو التدمير أو الإرهاب.

(٢) – تقليص نسبة الفقر ومكافحة البطالة.

(٣) – زيادة نسبة النمو الإقتصادي وتقليص عجز الموازنة العامة.

(٤) – تحفيز التبادل التجاري وسياسة جذب الإستثمارات الأجنبية لتحقيق التطور الإقتصادي الإجتماعي والسياسي الإجتماعي.

(٥) – تطوير أوثق وأصدق العلاقات والروابط الدبلوماسية مع المجتمع الدولي.

(٦) – خصخصة المرافق العامة على المدى المتوسط بهدف التخفيف عن كاهل الإقتصاد.

(٧) – حماية البيئة ومكافحة التلوث خاصة التلوث المائي في حوض البحر المتوسط بالتعاون مع دول الحوض .

(٨) – التأكيد على تسريع عملية نزع الألغام، خاصةً في المناطق الجنوبية.

٦ – السياسة الخارجية

تتلخص بما يلي :

أ – التزام لبنان بمواثيق منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لا سيما أنه عضو مؤسس وعامل فيهما.

ب – تجديد الثقة بدور لبنان الريادي ضمن المنطقة العربية.

ج – التأكيد على علاقات لبنان المميزة مع الدول العربية المجاورة والدول الصديقة المبنية على الإحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منها.

د – مساهمة الديبلوماسية اللبنانية في تطوير وتحقيق التقدم وتعزيز الإزدهار الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

ه – تعزيز العلاقات بين لبنان والدول الأوروبية، بعد انضمام لبنان وتوقيعه على اتفاق الشراكة المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي.

و – توجيه الجمعيات اللبنانية المنتشرة في أنحاء العالم لخلق أوثق الروابط والتكامل بين المغتربين والمقيمين.

ز – تبني السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط خياراً استراتيجياً وفقاً لمقررات الشرعية الدولية ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

ح – إيمان لبنان بعدالة القضية الفلسطينية ودعم الحقوق الفلسطينية المشروعة في جميع المحافل الدولية، خاصةً حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وإقامة دولتهم المستقلة.

ط – جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٧ - السياسة الدفاعية

أ - التهديدات المحتملة للدولة.

(١) - التهديد الخارجي.

(أ)- يتمثل التهديد الرئيسي الخارجي بأطماع إسرائيل وسياساتها العدوانية والتوسعية.

(ب)- تحديات العولمة.

(ج)- الإرهاب.

(٢) - التهديد الداخلي. بعد اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ومسك الأمن من قبل أجهزة الدولة اللبنانية أصبح الخرق الأمني داخلياً محدوداً، إنما تبقى التحديات والتهديدات الداخلية متمثلة بما يلي :

(أ)- ضرب الإستقرار الداخلي.

(ب)- الجرائم المنظمة.

(ج)- المخدرات على اختلاف أنواعها، من حيث الزراعة والتصنيع والتهريب.

(د)- الهجرة غير المشروعة من لبنان وإليه.

في هذا المجال حقق لبنان نجاحاً كبيراً من خلال الجهود المبذولة من قبل أجهزته الأمنية، وبالمناسبة أعلنت منظمة الإنتربول الدولي في شباط ٢٠٠٤ بأن لبنان حقق نتائج هامة في مجال الأمن وتخفيض نسبة الجريمة مقارنة بالعديد من الدول الغربية.

ب - متطلبات السياسة الدفاعية.

أناط الدستور بالجيش وباقي القوى المسلحة مسؤولية الدفاع عن الوطن وحفظ أمنه وحماية مؤسساته وقوانينه وتتمثل المتطلبات الرئيسية للسياسة الدفاعية بما يلي:

(١) - ترسيخ المبادئ والثوابت الوطنية التي تؤمن المصالح الحيوية.

(٢) - تنمية الحس الوطني والأمني وسد الثغرات التي تؤثر عليهما.

(٣) - تأهيل قوى عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية على حد سواء.

(٤) - السهر على إحترام وصون الديموقراطية وحقوق الإنسان.

(٥) - العمل على كسب تأييد الرأي العام لدعم سياسة الدولة في بسط الأمن.

ج - ثوابت السياسة الدفاعية.

(١) - إعتماد الدفاع على المستوى الإستراتيجي والعملياتي.

(٢) - حماية الإنصهار الوطني والوحدة الوطنية .

(٣) - محاربة ومكافحة الإرهاب.

(٤) - تحاشي الحرب والأعمال العسكرية باعتماد الوسائل السياسية والدبلوماسية.

(٥) - التأكيد على ضرورة إنسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة(مزارع شبعا) إلى الحدود الدولية بالوسائل الدبلوماسية، وعلى حق المقاومة ضد الإحتلال.

(٦) - الدفاع عن الوطن والمواطنين ضد كافة التهديدات والتعديات.

(٧) - مواجهة كافة التهديدات المؤثرة على مصالح الدولة الحيوية.

(٨) - التعاون والتنسيق مع الجيوش العربية والصديقة من خلال المعاهدات والإتفاقيات المبرمة.

(٩) - صون الأمن والإستقرار الداخلي.

(١٠) – المساهمة في تطوير وتنفيذ نشاطات إجتماعية تخدم المصلحة الوطنية.

(١١) – تنفيذ عمليات الإنقاذ والإغاثة بالتنسيق مع المؤسسات الشعبية والإنسانية.

(١٢) – اعتماد الأمن المبني على قواعد القانون والعدالة والمساواة وتأمين حرية العمل السياسي للجميع.

(١٣) – حماية المواطنين والمقيمين والمؤسسات والبعثات الأجنبية.

(١٤) – حماية المواقع الأثرية والتاريخية والمساهمة في الحفاظ على البيئة.

(١٥) – تعاون الجيش مع باقي مؤسسات الدولة ووضع إمكاناته الفنية واللوجستية للمساهمة في عملية تطوير الإقتصاد وإنماء المناطق الريفية.

(١٦) – تأمين المناخ الأمني المناسب واتخاذ الإجراءات والتدابير الفاعلة لجذب الإستثمارات إلى لبنان.

د – القوى العسكرية اللبنانية.

(١) – إن القوى العسكرية مسؤولة عن تنفيذ وصون السياسة الدفاعية. تتوزع هذه القوى على الشكل التالي:

(أ)- الجيش (القوات البرية، الجوية والبحرية).

(ب)- القوى الأمنية.

(أأ)- الأمن الداخلي.

(بب)- الأمن العام.

(جج)- أمن الدولة.

(دد)- الجمارك.

(٢) – البنية التنظيمية للجيش (الملحق "ج").

٨ – الخلاصة

على الرغم من محدودية الوسائل المتوفرة، يجهد لبنان لإنجاز التحرير الكامل لأرضه ومتابعة مسيرة النهوض والإعمار ومن خلال إرادة ووحدة أبنائه وإيمانهم المطلق بوطنهم يمكن عمل الكثير ليكون لبنان مثالاً يحتذى به.

{ كلمة شكر في حينه وفقاً لطبيعة المناسبة }

البيانة التنظيمية للجيش